

Toplum Bilimleri Dergisi – Journal of Social Sciences

ISSN: 1306-7877 e-ISSN: 2147-5644

العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربي

ARAPÇA DİLBİLGİSİNDE İ'RAB OLGUSUNU ÇEŞİTLİ YÖNLERDEN

ETKİLEYEN FAKTÖRLER

Factors Affecting the Multiplicity of Parsing Aspects in Arabic Grammar

Ahmed ALDYAB

Dr. Öğr. Üyesi, Ankara Yıldırım Bayazıt Üniversitesi, İnsan ve Toplum Bilimleri Fakültesi,

Ankara, Türkiye

Assist. Prof. Dr., Ankara Yıldırım Bayazıt University, Faculty of Humanities and Social Sciences

Ankara, Turkey

ahmad.adyab@gmail.com

<https://orcid.org/0000-0002-9497-9197>

İbrahim EL ABDULLAH

Ankara Yıldırım Bayazıt Üniversitesi, İnsan ve Toplum Bilimleri Fakültesi,

Ankara, Türkiye

Ankara Yıldırım Bayazıt University, Faculty of Humanities and Social Sciences

Ankara, Turkey

ibrahimelabdula@gmail.com

Makale Bilgisi / Article Information

<http://dx.doi.org/10.29238/tbd.2007.51351>

Makale Türü / Article Types: Araştırma Makalesi / Research Article

Geliş Tarihi / The Article Arrival Date: 10.05.2021

Yayımlanma Tarihi / Publication Date: 25 Haziran / June 2021

Yayımlanma Sezonu / Publication Season: Haziran / June 2021

Cilt / Volume: 30

Sayfa / Pages: 207-217

Copyright © Published by Toplum Bilimleri Dergisi – Journal of Social Sciences,

All rights reserved www.toplumbilimleri.com

العوامل المؤثرة في ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية في النحو العربيّ

الملخص

تتعلق هذه الدراسة بكثرة الوجوه الإعرابية الواردة في بعض الآيات القرآنية وبيان أثر الخلاف النحوي في التوجيه الإعرابي.

والمراد بالتعدد هنا هو كثرة الوجوه الإعرابية التي يمكن أن يقول بها المعرب عند إعرابه المفردة. ونشير إلى أن هذا التعدد الإعرابي إنما هو نتيجة أسباب متعددة كان لها أثر بارز فيتعدد الوجوه النحوية.

وهذا المقال جزء من الأطروحة التي استكملت بها درجة الماجستير، وقد انتظمي ثلاثة مباحث تكفل الأول منها في بيان تعدد المعاني الممكنة للكلمة المراد إعرابها. وفي المبحث الثاني كان الحديث منصبا على قضية الاجتهاد النحوي. وفي المبحث الثالث تحدثت عن تعدد رأي النحوي الواحد في المسألة الواحدة. وأنهينا هذا المقال بخاتمة تلخص أهم ما ورد، ثم بقائمة ضمت المصادر والمراجع التي استقيت منها معلومات البحث ومادته.

كلمات مفتاحية: الوجه الإعرابي، تعدد، النحوي، الاجتهاد.

ARAPÇA DİLBİLGİSİNDE İ'RAB OLGUSUNU ÇEŞİTLİ YÖNLERDEN

ETKİLEYEN FAKTÖRLER

ÖZET

Bu çalışma bazı Kur'an ayetlerinde yer alan i'rab konusu ile ilgili tartışmaların çeşitliliğinin etkisi ile ilgili bir çalışmadır. Buradaki çeşitlilikten kasıt, Arap'ın tekil olanı ifade ederken söyleyebileceği Arapça dilbilgisinin çeşitliliğidir. Bu i'rab çeşitliliğinin birçok sebebinin olduğuna ve bu sebeplerin açık bir şekilde etkisinin olduğuna dikkat çekilmektedir. Bu makale tamamlanmış olan yüksek lisans tezinden bir bölümü oluşturmaktadır. Çalışma üç bölümden oluşmaktadır. Birinci bölümde kelimelerin anlam çeşitliliği ve i'rab konusu ele alındı. İkinci bölümde nahiv alanındaki görüş farklılıkları tartışıldı. Son bölümde ise bir nahiv âliminin verilen konu hakkındaki görüşleri incelendi. Böylelikle çalışmadaki önemli bilgileri özet şeklinde sonuç bölümünde verdikten sonra faydalandığımız eser ve kaynakları kaynakça bölümünde verdik.

Anahtar Kelimeler: İ'rab Farklılıkları, Çeşitlilik, Nahiv, İçtihat

Factors Affecting the Multiplicity of Parsing Aspects in Arabic Grammar

Abstract

This study deals with the multiple parsing aspects in some Quranic verses and exhibits the effects of grammatical variety in parsing guidance. The word multiple means the variety of parsing aspects that individuals can have while parsing words. This parsing diversity occurs due to various reasons that played a significant role in increasing parsing aspects. This study, which is part of my MA thesis, includes three main sections. The first one shows the multiplicity of possible meanings of the word to be parsed, the second one concentrates on the issue of grammatical diligence and the third one deals with the multiplicity of a single grammarian's opinion on one case. The study is concluded with a summary of the most important points and then a list of references which were used to enrich the study materials.

Keywords: Parsing Aspects, Multiplicity, Grammarian, Diligence

المقدمة

إنظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية من الأمور الشائعة المألوفة في اللغة العربية، ومن هنا عرفنا مصطلحات (الجواز) عند النحويين وألفناها، وكثيرا ما نجد عندهم تعدد الوجوه الإعرابية عند إعرابهم لكلمة من الكلمات. كما أننا نجد الخلاف بينهم في أثناء التحليل النحوي، فمنهم من يرى فيما يتناول من إعراب المفردات، أو الجمل، ثم يأتي نحوي آخر فيرفض ما سبق أو يضيف إليه وجها جديدا، وربما وقف أحد النحاة عند شاهد من الشواهد التي وردت فيه أوجه إعرابية متعددة، فيكرر النظر في هذه الأوجه ليضعف بعضها أو يرفضه، ويرجح أو يجيز بعضها الآخر. وهكذا نجد أن مصطلح الجواز أمر منتشر بين النحاة في كتبهم، وكذلك كثرة الأخذ والرد بالترجيح والتضعيف والرفض. وهنا نقول: إن هذه الظواهر التي تتعدد لأجلها وجوه الإعراب، إنما مردها إلى عوامل وأسباب تجعل النحوي يقول بوجه إعرابي دون غيره من الوجوه، ولا شك أن النحاة عندما يتناولون نصا من النصوص العربية، ويقولون بأحد الأوجه الإعرابية، إنما ينقادون لفهم معين يفرض عليهم ما يقولون؛ إذ يتعدد المعنى في نظر النحوي بحسب ما يراه من المعطيات السياقية التي يعتمد عليها في فهم النص. وسنعرض في هذا المقال على أهم هذه الأسباب التي تقود إلى تعدد الأوجه الإعرابية واختلافها بين النحاة.

1: تعدد المعاني

إن البحث في قضية تعدد المعاني بحث يطول فيه الكلام، وتسطر في توضيحه الصفحات، وربما كان السبب في ذلك يرجع إلى سعة اللغة العربية ومرونتها، وكثرة طرائق العرب في كلامهم وتعبيراتهم.

تتنوع تلك العناصر التي يتشكل منها المعنى في الجملة العربية، فيكون جزء منها نتيجة أمور خارجية يراعيها المتكلم، وهي مجموعة من الفرائض التي تحيط بالحدث اللغوي، وهو ما نطلق عليه مصطلح (المقام)، ويرجع قسم من هذه العناصر إلى المتكلم نفسه، يفسر ذلك الصور الصوتية التي يؤدي بها الكلام، والتي يطلق عليها عملية الأداء. كما يرجع قسم آخر إلى العناصر التي يتشكل منها الكلام وهي ما تسمى بعملية السياق، ولما كان عنصر الأداء عنصرا أساسيا في تحديد المعنى فإن غيابه قد يجعل المعنى الدلالي محتملا لأكثر من وجه، مما يؤدي إلى التعدد في فهم المعاني النحوية.

ومن المعلوم أن مدارك الناس تختلف بحسب ما أعطاهم الله تعالى من القدرات العقلية التي تعينهم على الفهم؛ لذلك فإنه لا يمكن أن يكون معنى الكلام واحدا عند جميع الناس، ولعل الأمر يزداد تعقيدا كلما سما الأسلوب وعلا في سماء الأدب والبلاغة.

وربما كان غياب المقام وغياب عملية الأداء يقودان إلى التعدد في فهم المعنى، فتعدد ذلك التحليلات النحوية، كما نجد ذلك في بعض الألفاظ المشككة في القرآن الكريم، وكثير من كلام العرب.

إذن فغياب عملية الأداء تؤدي إلى تعدد الأوجه المحتملة، وربما يفترض النحوي أداء معينا للجملة غير المعنى الذي يتبادر إلى الذهن، ليجعل التوجيه الذي يختاره أقوى من غيره، ونمثل لذلك بوقوف النحاة على قول الله تعالى من سورة النساء: "إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِئَاتٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يَفَاتِلُوكُمْ قَوْمُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَا عَلَيْهِمْ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ فَفَاتَلُوكُمْ" [النساء 90]، فعند الرجوع إلى كتب إعراب القرآن نجد أن النحاة يختلفون في تقدير عملية الأداء التي تفرض تقديرات معينة في جملة (حصرت صدورهم)، ومعنى (حصرت صدورهم) ضاقت ونوت الكف عن قتال المشركين (الجرجاني، 2009: 516/1).

فيذهب الزجاج إلى أن هذه الجملة تقيد الإخبار وقد وقعت موقع الحال من فاعل (جاؤوكم)، والمعنى: قد حصرت صدورهم؛ لأن (حصرت) لا يمكن أن تكون حالا إلا بتقدير (قد)؛ والسبب في ذلك أن الجملة إذا كانت فعلية وكان فعلها ماض وكانت هذه الجملة في موضع الحال فلا بد لها أن تسبق (بقد) ظاهرة، أو مقدره (الزجاج، 1988: 89/2).

وينقل أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) في هذه الجملة وجوها متعددة، منها قول المبرد (ت 285هـ) الذي جعل جملة (حصرت صدورهم) تقيد الدعاء، كما يُقال: لعن الله الكافرين (النحاس، 2008: 199). فالمبرد يذهب إلى أن هذه الجملة لا تكون حالا، لذلك فإنه يستعين بالتنغيم الصوتي والنبرات الكلامية ليوجه التركيب على غير ما وجهه غيره من النحويين، إذ يرى أن هذه الجملة إنما تقيد الدعاء، وبذلك فإنها تكون جملة استئنافية. ويصرح مكي في أن هذه الجملة إذا لم تُقَرَّر معها (قد) فإنها تكون لمعنى الدعاء ليس غير، يقول: فإن لم تضم (قد) فهو دعاء (القيسي، 1984: 205/1).

ولعل طبيعة الأداء هي التي جعلت المبرد يقول بهذا الوجه من الإعراب، لأن أسلوب الدعاء الذي ذكره يقتضي تنغيمًا في الصوت يختلف عن أسلوب الإخبار الذي اعتمد عليه الوجه السابق.

ومن الأمور المؤثرة في الوصول إلى المعنى ما يعرف بالوقف والابتداء، فإن لهما أثرا كبيرا في تعدد المعاني، لهذا نجد النحاة يعطون هذا الأمر أهمية كبيرة؛ لذلك نجدهم يُجزون الوقوف في مواضع، ويوجبونها أو يمنعونها في مواضع أخرى، وكل ذلك بقصد إتمام المعنى على الوجه الصحيح.

ولما كانت عملية الوقف والابتداء ذات صلة وثيقة بالمعنى فإن صلتهما بالنحو ظاهرة لا تخفى؛ لأن الإعراب فرع عن المعنى وجزء منه، لذلك فإن الكثير من قضايا الوقف ترتبط بالنحو، فقد يمتنع الوقوف في موضع لسبب تقتضيه الصناعة النحوية؛ لأن أداء الكلام في حال الوصل قد يقتضي تحليلا نحويا يختلف عنه في حال تقطيع أجزائه إلى جمل متفرقة، ولو تأملنا في قول الله تعالى:

"أَمَرَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْهُ وَكُنْتُمْ مِنْ أُولَئِكَ لَا تَفَرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَنْ رُسُلِهِ" [البقرة 285] فإننا نجد اختلاف تحليل بعض العناصر النحوية يتوقف على كيفية القراءة فيما يتعلق بالوقف والابتداء، فإن كانت القراءة متصلة كان إعراب (الواو) الواقعة قبل (المؤمنون) حرف عطف وكلمة (المؤمنون) معطوفة على الرسول، وإلى هذا التوجيه يذهب أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ) (الزجاج، 1988: 368/1). أما إذا كانت القراءة بالوقف عند كلمة (ربه)، فإن الواو تكون للاستئناف والاسم الذي بعدها مبتدأ، فيكون الكلام بعدها منفصلا عما قبله، وبذلك يبقى الأمر مرتبطا بطبيعة الأداء، وما يتطلبه الوقف والابتداء.

يتبين من هذا الذي ذكرنا أن غياب الأداء بنوعيه، التنعيم، والوقف والابتداء من أهم أسباب التعدد في المعنى وما يتبعه في التحليل النحوي.

هذا، وقد يتعدد المعنى الذي يؤثر في التحليل النحوي بسبب المعطيات السياقية للجمل، سواء أكانت هذه المعطيات ظاهرة في الكلام أم مكتشفة من خلال السياق، والمقصود بالسياق هنا: هو كل ما يساهم ويؤثر في فهمنا وتحليلنا للنصوص، فهو مجموع القرائن التي تدل على المعنى، والمكونة من معطيات المقام والسياق اللغوي (العلولا، 2017: 205).

ومن الأمور المؤثرة في تعدد المعاني ما يتصل بثقافة المشتغلين بتفسير القرآن الكريم، ولا سيما تلك القضايا المتصلة بالتركيب النحوي، فإن هذا المفسر لكتاب الله عندما يتكون في ذهنه معنى من المعاني التي تتعلق بالجانب التركيبي، فإنه يتعامل معه في ضوء معطيات السياق، فيقيس على الأمور الثابتة في أصول النحو والعربية ما أمكنه ذلك، وعند عدم إمكانية القياس يضطر إلى تقريب ما يحاول القياس عليه، وذلك بحسب ما يقتضيه المعنى وما تسمح به معطيات السياق، وهذه الأمور ليست على مستوى واحد عند جميع الناس، بل هي أمور نسبية تختلف من شخص لآخر - كما ذكرنا - ومن هنا يتأثر المعنى ويأتي التعدد في الفهم فيتضح سبب القبول والرفض والتضعيف والترجيح والجواز، وغير ذلك مما هو مشهور في عرف النحاة. ومن هذا التعدد الذي أشرنا إليه ما نجد في كلمة (إذ) من قول الله تعالى في سورة الأنفال: "إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ" [الأنفال 11]، فقد اختلف العلماء في معنى (إذ)، فترتب على هذا الخلاف خلاف في التحليل النحوي، فالمعنى عند الزجاج: وما جعله الله إلا بشرى في ذلك الوقت، ويجوز عنده معنى آخر وهو: اذكروا إذ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ، فنكون (إذ) على هذين التقديرين في موضع النصب (الزجاج، 1988: 403/2). وإلى مثل هذا يشير أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) (النحاس، 2008: 343).

وربما أدى إلى تعدد المعاني سبب آخر مختلف عما تقدم ذكره، وهو أن يكون في الكلام غموض، فيتعسر الوصول إلى معنى الكلام ومقصوده، فيؤدي ذلك إلى تعدد المعاني الذي يقود إلى التعدد في التحليل النحوي والإعراب. وربما كان هذا الغموض بغير قصد من المتكلم كما هو الحال في بعض الأقوال الغامضة التي جاءت إلينا عن النحاة القدامى مثل سيبويه (ت 180هـ)، فقد ورد في كتابه بعض النصوص التي تعاني من الغموض في تحديد الحكم النحوي الذي تتناوله، الأمر الذي أدى إلى وقوع الخلاف بين النحاة الذين جاؤوا بعده في فهم المراد من قوله، ومن ذلك قوله في الكتاب عندما تكلم عن العامل في البديل، يقول: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه، كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم .." (سيبويه، 1988: 150/1)، فظاهر كلام سيبويه يشير إلى أن العامل في البديل هو نفسه العامل في المبدل منه، بدليل أنه قال: فيعمل فيه كما عمل في الأول. ثم يذكر في موطن آخر غير هذا الذي ذكره الآن، فيقول في شرحه للبديل: رأيت زيذا إياه، فيقول: "واعلم أن هذا المضمرة يجوز أن يكون بدلا من المظهر" (سيبويه، 1988: 386/2) ولعل ظاهر كلامه هنا يدل على أن العامل مقدر، لذلك جاء الخلاف بين النحويين عند شرحهم هذه القضية من كتاب سيبويه.

وقد يكون هذا الغموض الوارد عند صاحب الكلام بقصد من المتكلم، كما نجد في بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم، والدليل على ذلك قول الله تعالى في حق القرآن: "هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا" [آل عمران 7] فقد تشكل بعض الألفاظ الواردة في القرآن الكريم على كثير من الناس في المعاني وفي التلاوة (الطبري، 2001: 192/5)، ولعل من المتشابه تلك الحروف المقطعة في بدايات كثير من السور. كقوله تعالى: "الم" و "الر" و "المص" و "المر" و "كهيعص" و "ق" و "ن" و "يس" وغير ذلك مما جاء في بدايات السور من كلام ربنا تبارك وتعالى.

فقد دار في بيان هذه الحروف خلاف طويل بين العلماء يطول ذكره مع هذه العجالة، نكتفي منها ببعض ما جاء عنهم، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) (: قال ابن عباس (ت 68هـ) رضي الله عنهما: الألف: الله، واللام: جبريل عليه السلام، والميم: محمد صلى الله عليه وسلم، والمعنى: بعث الله جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم. وعن ابن عباس أيضا أن المعنى: أنا الله أعلم. ثم يذكر الجرجاني في (الم) معنى ثالثا، وهو: أنا الله اللطيف المجيد، على طريقة الاختصار على حرف من الكلمة، وهذه الطريقة معلومة مشهورة في لغة العرب، كما في قول الشاعر⁽¹⁾: [الرجز]

بالخير خيرات وإن شراً فا
ولا أريد الشر إلا أن تا

والمعنى: إن شراً فشرّ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء (الجرجاني، 2009: 104/1). ومعنى البيت: أجزيك بالخير خيرات، وإن وقع منك شر وقع مني مثله، ولا أريد الشر إلا أن تريده أنت وتشاؤه.

ويذكر أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) لهذه الحروف معان كثيرة، منها أنها اسم من أسماء القرآن الكريم، ومنها ما ينقله عن أبي العباس المبرّد من أنها حروف للتنبيه (النحاس، 1988: 75/1-76).

وينقل الإمام المفسر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) في (الم) وما شابهها من الحروف المقطعة في فواتح السور: أنها قسم أقسم الله تعالى به (الطبري، 2001: 206/1). ثم يعلق أبو جعفر النحاس على ما نقله ابن جرير الطبري، فيقول: وأما القسم فلا يجوز لعلّة أوجب ذلك من العربية (النحاس، 1988: 77/1). وفي تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمِين (ت 399هـ): أنها أسماء للسور، وفواتح لها (ابن أبي زَمِين، 2002: 120/1).

هذا بعض ما جاء في كلام العلماء بشأن هذه الحروف المقطعة في بدايات السور، وقد انعكس هذا الأمر على التحليل النحوي لها، فهي عند الزجاج مبنية على السكون في آخر كل حرف منها، لأنها تقرأ مقطعة، ولا تعرب لعدم ظهور المعنى فيها (الزجاج، 1988: 59/1).

وينقل أبو جعفر النحاس مذهب ابن كيسان في هذه الحروف، فيقول: (الم) في موضع نصب مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: اقرأ (الم)، أو عليك (الم)، ويجوز أن تكون في موضع الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا (الم). ويحتمل أن تكون في موضع الجر على تقدير حرف قسم محذوف (النحاس، 2008: 16).

هذا مختصر لما ذكره النحاة في إعراب هذه الحروف المقطعة، وإلا فإن النحاة أطالوا الحديث فيها، وقد يبينون أحيانا ما يمكن إعرابه منها وما لا يمكن، ولا شك أن هذا التعدد إنما هو بسبب ما تحمله من غموض وإبهام في المعنى الذي تعددت به التفاسير.

2: الاجتهاد

من العوامل المؤثرة في تعدد الوجوه الإعرابية (الاجتهاد)، وقد تبين فيما مضى من القول مدارك الناس واستيعابهم يختلف ويتفاوت ما بين شخص وآخر، وأن النحوي عندما يستنفذ طرق القياس يلجأ إلى أعمال فكره واجتهاده الخاص في بيان المسائل النحوية. وإن هذا الاجتهاد قد يؤدّد أوجها جديدة من الأعراب في القضايا التي تحتمل التعدد، وقد يضيف إلى الأعراب وجها قويا يلغي ما تقدمه من الوجوه السابقة، أو يضعفها أو يرحج بعضها على الآخر، أو ربما يكون بمستواه لا يختلف عنه من حيث القوة والضعف، وقد يكون هذا الوجه الجديد ضعيفا ناتجا عن اجتهاد قاصر، فلا يؤخذ به ولا يعول عليه فيتلاشى ويذهب مع مرور الزمن ويصبح إلى صفحات النسيان أقرب.

وأیضا فإن ذلك الوجه الذي أحدثه الاجتهاد قد يكون وجها جديدا فيما لا يحتمل التعدد، فلا يقبل به أحد من النحاة، وقد يأتي الاجتهاد في بعض المسائل التي تقبل التعدد فيضيف وجها جديدا يلغي وجها آخر خاطئا تقدمه، وربما كان الأمر خلاف ذلك فيكون الاجتهاد قاصرا خاطئا فلا يلتفت إليه أحد، ويبقى القول على الوجه الأول الذي سبقه.

ولعل أكثر القضايا التي تقبل الاجتهاد هي تلك التي دخل إليها التعدد من خلال فهم المعنى، ومن الأمور الملاحظة في هذا المقام أن النحاة بدأوا يعيدون النظر في كثير من القضايا والشواهد النحوية، وذلك بعد أن استقر علم النحو ووضعت مبادئه وأسس قواعده، فكان الأمر أن وقف النحاة عند كثير من الشواهد، وخاصة تلك التي خرجت على القاعدة النحوية، وكان للاجتهاد حظا كبيرا فيها، فنتج عن ذلك جدالا كبيرا بين النحاة أدى إلى ولادة أوجها

1: لم ينسب العلماء هذا البيت لقائل بعينه، ويذكر الأصمعي عند الوقوف على هذا البيت: أن أخوين متجاورين كان لا يكلم أحدهما الآخر طوال السنة حتى يأتي وقت الرعي، فيقول الأول: ألا تا، ويقول الآخر بلى فا، والمعنى: ألا تنهض فيجيبه صاحبه: بلى فانهض.

إعرابية جديدة متعددة، تحاور فيها النحاة بين الإجازة والقبول أو الرفض، فطال الحوار وكثر الجدل بالأخذ والرد وغير ذلك في كثير من المسائل والشواهد النحوية، ومن ذلك ما جرى في تحليل كلمة (ما) الواردة في (بئسما) من قول الله تعالى: "بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغيا أن ينزل الله من يشاء من عباده" [البقرة 90]، فقد جرى الخلاف بين النحاة حول (ما)، فيذهب الزجاج إلى أنها في موضع نصب على التمييز، والمعنى عنده: بئس شيئا اشتروا به أنفسهم (الزجاج، 1988: 172/1). ويتبعه في ذلك الفارسي (الفارسي، 2003: 350/1)، ثم يأتي بعد ذلك مكي القيسي فيقول: إن (ما) في موضع الرفع على أنها فاعل للفعل (بئس) (القيسي، 1984: 104/1). وينقل أبو جعفر النحاس اجتهادات العلماء الذين سبقوه، فينقل عن سيبويه [في الكتاب 476/1] أنها معرفة في محل رفع فاعل للفعل (بئس) والمعنى: بئس الشيء اشتروا به أنفسهم، وعن الكسائي (ت189هـ) أن (ما) اسم معرفة وهي اسم موصول في محل رفع فاعل لبئس، والمعنى: بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، وعن الأخفش (ت215هـ) [في معاني القرآن 322/1] أن (ما) نكرة في موضع نصب على التمييز، والمعنى: بئس شيئا اشتروا به أنفسهم، وينقل أيضا عن الفراء [في معاني القرآن 56/1-57] أن (ما) مع (بئسما) كلمة واحدة، فلا يكون لها موضعا من الإعراب (النحاس، 2008: 54).

ثم يقوم النحاس بترجيح مذهب الأخفش بالدرجة الأولى، ثم يجعل مذهب سيبويه بالدرجة الثانية، ويرفض مذهب الكسائي والفراء (النحاس، 2008: 54).

نلاحظ هنا كيف اختار النحاس بعض الاجتهادات واستحسانها، في حين لم يكن للاجتهادات الأخرى حظ من القبول، فتم رفضها وردها من وجهة نظر الاجتهادات الأخرى.

ويكون الأمر مختلفا عندما يكون متعلقا بتناول العناصر التركيبية التي تؤثر في تحليلها المعطيات السياقية من خلال فهم المعنى الذي يؤثر في عملية التحليل النحوي؛ ذلك أن عملية التحليل عند كل نحوي تعتمد اعتمادا كلياً على ذلك الرصيد اللغوي الذي يمتلكه، وكذلك بناء على فهم المعنى الذي تشير إليه معطيات السياق في النص. ولأن هذه الأمور ليست على درجة واحدة عند جميع الناس، فإنها تتفاوت، ونتيجة لذلك تكثر الأوجه وتتعدد في المسألة الواحدة، نتيجة لاجتهادات النحاة المستمرة، من ذلك مثلا ما نجد من تعدد في تحليل (الكاف) في كلمة (كما) من قوله تبارك وتعالى: "أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم * كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون" [الأنفال 4-5]، اختلف النحاة في معنى (الكاف) وتحليلها النحوي اختلافا كبيرا جدا، حتى ذكر لها أبو حيان الأندلسي (ت754هـ) خمسة عشر وجها عند أهل العربية (أبو حيان، 2010: 272/5) منها القوي ومنها الضعيف ومنها المراد الذي لم يقبل به أحد، ونحن هنا لسنا بمعنيين بسرد هذه الوجوه كلها، وإنما نأتي على بعضها بحيث نبين ما نحن بصدده من بيان اجتهادات النحويين، فهي عند الزجاج بمعنى (مثل)، والمعنى: أن الأنفال ثابتة لك [يا محمد- صلى الله عليه وسلم] مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق، وعلى هذا تكون (الكاف) في موضع نصب صفة لمصدر محذوف (الزجاج، 1988: 400/2). ويذكر النحاس أن هذا الموضع من المواضع المشككة في القرآن، وينقل فيه ستة أوجه لأهل اللغة (النحاس، 2008: 341):

الأول: وهو قول الأخفش، أن المعنى: هم المؤمنون حقا كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، فتكون (الكاف) في موضع النصب على أنها صفة (حقا).

يقول النحاس والثاني: قول بعض العلماء أن المعنى: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، فتكون الكاف هنا في موضع الرفع على أنها مبتدأ، والخبر جملة (اتقوا) المقترنة بالفاء. إلا أن هذا الوجه ضعيف، لعدم وجود الدليل السياقي الذي يسمح بهذا التقدير كما ذكر ذلك ابن عطية (ت542هـ) في تفسيره (ابن عطية الأندلسي، 2001: 502/2).

والثالث: قول الكسائي أن المعنى: مجادلتم الآن له كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، وبذلك تكون الكاف في موضع الرفع لأنها مبتدأ، وتحرير المعنى: كما أخرجك ربك من بيتك على كراهة من فريق منهم، كذلك يجادلونك في قتال كفار مكة. قال ابن عطية (ت546هـ): والتأويل على هذا التقدير: يجادلونك في الحق مجادلة كمجادلتهم إخراج ربك إياك من بيتك، فالمجادلة على هذا التأويل بمثابة الكراهة وكذا وقع التشبيه في المعنى ومن يقول بهذه المقالة يجعل المجادلين هم الكفار وليس المسلمين (ابن عطية الأندلسي، 2001: 502/2).

والرابع: قول أبي عبدة معمر بن المثنى (ت208هـ): أن الكاف هنا حرف بمعنى (الواو) يدل على القسم، و(ما) اسم موصول بمعنى الذي يقصد بها لفظ الجلالة (الله)، والمعنى: والذي أخرجك من بيتك، وجواب القسم على هذا جملة (يجادلونك)، والتقدير: والله الذي أخرجك من بيتك يجادلونك في الحق. ورفض هذا الاجتهاد كثير من العلماء الذين جاؤوا بعده، والسبب في ذلك أن الكاف ليست من حروف القسم في لسان العرب.

والوجه الخامس لأبي إسحاق الزجاج وقد ذكرناه آنفا بما أعنى عن إعادته هنا.

والوجه السادس: أن المعنى: هذا الوعد للمؤمنين حق كما أخرجك ربك من بيتك بالحق الواجب له فأنجز لك ما وعدك به، ونصرك على عدوك وأوفى لك بوعدك، لأنه قال: " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم"، فتكون الكاف على هذا الاختيار في موضع الرفع على أنها صفة للخبر المحذوف (حق).

هذه عدة وجوه نكرها النحاس في كتابه، ونجد أنه اختار منها الوجه الأخير بناء على ثقافته النحوية واجتهاداته الشخصية فرجحه واستحسنه، وأهمل بقية الوجوه الأخرى.

ويضيف مكي القيسي وجوهاً أخرى، فيرى أن: الكاف في محل نصب صفة لمصدر محذوف للفعل (يجادلونك)، والتقدير: يجادلونك جدالاً كما أخرجك ربك ..، أو صفة لمصدر محذوف دل عليه الكلام، والمعنى: قل الأنفال ثابتة ثبوتاً كما أخرجك ربك، ثم يذكر وجوهاً أخرى تقدم الكلام عليها مما أغنى عن إعادتها (القيسي، 1984: 310-309/1).

نلاحظ هنا أن هذه الاجتهادات النحوية منها ما هو قوي مقبول ومنها ما هو ضعيف مردود، فقد يعقب المتأخر على المتقدم بوجه من الوجوه فلا يُوفَّق فيما يطرحه، ولعل فيما قدمناه من تحليل النحاة للكاف الواردة في (كما) دليلاً وافياً على ذلك. والله أعلى وأعلم.

وقد يأتي الاجتهاد فيما لا يحتمل التعدد، فلا يُوفَّق صاحبه فيه، كما نلاحظه في تحليلهم لكلمة (أيّ) الواردة في قوله تعالى: " وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ" [الشعراء 227]، يقول الزجاج(أيّ) منصوبة بقوله: ينقلبون، لا بقوله: سيعلم؛ لأن (أيّ) لا يعمل فيها ما قبلها، وهذا شأن جميع أسماء الاستفهام. فهو يقرر أن (أيّ) في محل نصب لأنها مفعول مطلق للفعل ينقلبون، ولكنها تقدمت عليه لأنها من أسماء الاستفهام، والاستفهام له الصدارة في الكلام وحق التقدم كما هو معلوم مقرر عند النحويين، والمعنى على هذا: ينقلبون أيّ انقلاب (الزجاج، 1988: 105/4). ويذهب إلى مثل ذلك النحاس (النحاس، 2008: 690)، ومكي (القيسي، 1984: 530/2). وهذا القول في (أيّ) يكاد أن يكون إجماعاً بين النحاة، فهم يتفقون على أن (أيّ) في هذه الآية اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول مطلق، ثم يأتي بعد ذلك أبو البقاء العكبري (ت-616 هـ)، فيقول: (أي) صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: ينقلبون انقلاباً أي منقلب العكبري، (2009: 1002/2). فهذا الاجتهاد الذي أتى به أبو البقاء اجتهاد مردود لا يقبله أحد من النحاة، وذلك لأن (أي) إذا كانت للاستفهام فلا تكون صفة، ومن هنا قام النحاة المعاصرين له والمتأخرين عنه برد هذا الاجتهاد وما جاء على شاكلته فيما لا يحتمل التعدد.

من خلال ما قدمنا نرى أثر الاجتهاد في تعدد المعاني وانعكاساتها على الإعراب، وبذلك يكون الاجتهاد النحوي سبباً لا يمكن إهماله في تعدد المعاني النحوية والوجوه الإعرابية، حيث يُعمل النحوي نظره وفكره في مسألة من المسائل فيأتي بوجوه جديدة أو يرفض وجوهاً سابقة معتمداً في ذلك على ثقافته النحوية وحصيلته العلمية. ولعل هذه الأمثلة التي وقفنا عليها تبين كيف يمكن للاجتهاد أن يضيف لنا مع مرور الأيام أوجهاً جديدة من الإعراب لم تكن من قبل، سواء أكانت هذه الوجوه ضعيفة أم قوية صحيحة أم خاطئة مرفوضة، حتى أننا نجد في بعض المسائل ما يقارب العشرين وجهاً من الإعراب.

3: تعدد رأي النحويّ في المسألة الواحدة

عُرف عن النحاة القدامى أنهم لم يكونوا مقلدين لغيرهم ممن سبقهم أو ممن عاصروهم، بل كان أحدهم يستعمل عقليته في الفهم واستنباط الوجوه عند وقوفه على مسألة من المسائل النحوية، ولا يضره أن خالف شيخه أو وافقه، ولا أن ينفرد برأي لم يقل به أحد قبله. وكان لهؤلاء النحاة الجهد العظيم في دراسة النحو واللغة، حيث جعلوا اهتمامهم موجهاً إلى القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي القديم، فاستخرجوا منها المسائل والأحكام النحوية، فألفت المؤلفات وتعددت الآراء في المسألة الواحدة، وظهر اختلاف الأحكام في تلك المسائل، الأمر الذي أدى إلى التناقض والتعارض في بعض الآراء أحياناً؛ فبرزت ظاهرة تعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة عند النحوي الواحد، وربما كان ذلك سبباً لبداية الخلاف النحوي بين المدرستين الكوفية بقيادة أبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي (ت-187 هـ)، والبصرية بقيادة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت-170 هـ).

ونلاحظ بروز ظاهرة التعدد في المسألة الواحدة عند كثير من النحاة في تلك العصور المتقدمة، مثل يونس بن حبيب (ت-183 هـ)، وسيبويه (ت-180 هـ)، ولم تكن ظاهرة التعدد هذه عند العلماء المتقدمين فقط.

وإذا وصلنا إلى القرن الثالث الهجري وتتبعنا هذه الظاهرة وجدناها غير مقتصرة على أوائل النحاة، بل عند من جاء بعدهم، مثل ابن جني (ت-392 هـ)، في كتابه (الخصائص) يقول في باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين، يقول: "ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعمل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه فيجعل هو المراد منها ... ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقرّ على ما أثبتته وأن القول الآخر مطروح من رأيه.. (ابن جني، 1952: 203/1-205).

بل إن هذا التعدد نجده عند المتأخرين جدا، مثل: أبو علي الشلوبين (ت645هـ)، وجمال الدين بن مالك (ت672هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت754هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، وغيرهم من النحاة المتأخرين.

وإنما كانت هذه الظاهرة نتيجة لعدة عوامل، منها ذلك التطور الفكري والنضوج العقلي الذي نجده عند العالم، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه، وسماه: مسائل الغلط، فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحدائث، فأما الآن، فلا" (ابن جني، 1952: 206/1). ومن أسبابه أيضا عدم تعصبهم للباطل، فإن قال نحوي يقول ثم بدا له أن الصواب في غيره لم يمنعه تعصبه من الرجوع عن قوله الأول، وفي ذلك يقول أبو العباس الميرد في مقدمة كتاب المقتضب: "لا أتقلاذ مقالة متى لزممتني حجة" (الميرد، 1994: 18). أي أنه لا يتعصب لما قاله، بل إن قال يقول ثم ظهر له أن الصواب في غيره رجع عن قوله الأول وقال بما ظهر له من الصواب. ومن ذلك أيضا ما نجده من تأثر وتأثير بين المدرستين البصرية والكوفية، كما هو مبسوط ومنتشر في كتب النحو. ومنه أيضا: ظهور الدليل الذي لم يطلع عليه النحوي في بداية الأمر، وغير ذلك من الأسباب. ونذكر الآن جملة من المسائل النحوية التي تعدد بها رأي النحوي الواحد.

من ذلك تعدد آراء النحاة الإعرابية لكلمة (قلبه) الواردة في الآية الكريمة من قول الله تعالى: "وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ" [البقرة 283]، فيذكر فيها النحاس عدة وجوه إعرابية، منها: أنه يمكن أن تكون فاعل لاسم الفاعل (آثم). ومنها: أن يكون (آثم) مبتدأ، و(قلبه) فاعل سد مسد الخبر. ومنها: أن تجعل (قلبه) بدلا من (آثم) كما تقول: قلب الآثم. ومنها: أن تجعله بدلا من الضمير في (آثم) (النحاس، 2008: 118).

ويتعدد رأي مكيف نجد له في (قلبه) رأيين، الأول: أن يكون فاعلا لاسم الفاعل (آثم)، والثاني: أن يكون فاعلا سد مسد الخبر (القيسي، 1984: 146/1).

ومن ذلك ما ينقله ابن جني عن أبي علي الفارسي في قوله في (هيهات) فذكر مرة أنها اسم للفعل كما تكون (صه ومه)، ويذكر في موضع آخر أنها ظرف (ابن جني، 1952: 206/1). هذان رأيان وردا عن نحوي واحد في مسألة (هيهات).

ومثل هذا الأمر نجده كثيرا عند أبي علي الفارسي، فنراه أحيانا ينص على إعراب معين في أحد كتبه لكلمة من الكلمات، ثم يختار إعرابا آخر لنفس الكلمة في كتاب آخر، ولحرصنا على عدم الإطالة نكتفي بما ورد عنده من تعدد للآراء من خلال المقارنة بين كتابه الحجة في القراءات السبع، وكتابه المسائل المنتورة في مسألة عمل (لكن) إذا جاءت مخففة من غير تشديد للنون.

لقد عرض الفارسي هذه المسألة من خلال تخريجه لبعض القراءات القرآنية التي جاءت فيها (لكن) مخففة النون، فذكرها في ستة مواضع جاءت في خمسة آيات في كتاب الله تعالى، أولها قوله: "وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ" [البقرة 102]

وثانيها: "أَيَسَ الْبِرِّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" [البقرة

[177]

وثالثها: "وَأَيَسَ الْبِرِّ أَنْ تَأْتُوا النُّبُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى" [البقرة 189]. ورابعها: "فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى" [الأنفال 17]

وأخيرا في قوله: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ" [يونس 44]

فقد اختلف القراء بين تشديد النون من (لكن) وتخفيفها في هذه المواضع الستة من القرآن الكريم، قال الفارسي: وقرأ حمزة والكسائي قوله تعالى: (ولكن الشياطين كفروا) وقوله: (ولكن الله رمى) وقوله: (ولكن الله قتلهم) وقوله: (ولكن الناس) بتخفيف النون من (لكن)، وقرأ الباقر بالتشديد (الفارسي، 2007: 16/2).

وقرأ نافع وابن عامر قوله تعالى: (ولكن البر من آمن) وقوله: (ولكن البر من اتقى) بتخفيف النون أيضا، وقرأ الباقر بالتشديد (الفارسي، 2007: 16/2).

وظاهر كلام الفارسي في كتابه الحجة يدل على عدم جواز إعمال (لكن) إذا جاءت مخففة النون، يقول: ولم نعلم أن أحدا قال بعمل (لكن) إذا خففت نونها، وذلك لزوال المعنى الذي به كانت تعمل وهو مشابهتها للفعل (الفارسي، 2007: 16/2). ويقول في موضع آخر: والأصل في هذه الحروف إذا خففت أن لا تعمل لزوال المعنى الذي به كانت تعمل، ولذلك لم تعمل (لكن) مخففة (الفارسي، 2007: 19/2). فهذا نص صريح منه رحمه الله بأنها إذا خففت لا تعمل.

ثم يستدل لعدم إعمالها إذا خففت بالشعر العربي، فيقول: ومما جاءت فيه (لكن) مخففة غير عاملة قول زهير⁽²⁾: [الوافر]

لقد بالبيت مظعنٌ أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي

وقول الآخر⁽³⁾: [الطويل]

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطرُ الدما

فقد جاء الفارسي بهذه الأبيات ليبيّن أن الراجح عنده هو عدم إعمال (لكن) إذا كانت مخففة النون، ويكون الاسم بعدها مرفوع على الابتداء (الفارسي، 2007: 16/2).

هذا كلامه في الحجة، وكان قد أقر بعكسه قبل ذلك في كتابه المسائل المنثورة، الأمر الذي دلّ على وجود تعدد الآراء عند الفارسي، وذلك أنه ذهب إلى غير ما ذهب إليه في الحجة، حين رجح أن (لكن) المخففة لا تخرج عن عملها، وذلك في المسألة الحادية والأربعين عند تعليقه على نحو: ما ضربت زيدا لكن عمرا، فيذكر أن مذهب يونس بن حبيب الذي يقول أن (لكن) تبقى عاملة وإن كانت مخففة هو الرأي الراجح، فيقول: والوجه في ذلك ما قاله يونس، لأن (لكن) تدخل على المبتدأ والخبر إذا كانت مشددة، وتخفيفها لا يُوجب خروجها عما كان لها في الأصل... (الفارسي، 2004: 43)، فهو يرجح هنا أنها تبقى على ما كانت عليه قبل تخفيفها. ثم يستدل على ذلك بدليل عقلي، فيقول: ووجه آخر وهو أن هذه الحروف إذا خففت فإنها لا تنتقل عما كانت في الأصل من عمل، والدليل على ذلك أن (كأن) إذا خففت فإنها لا تدخل على المبتدأ والخبر، وكذلك هو الحال في (لكن) لأنها من أخواتها (الفارسي، 2004: 43).

إن هذه المسألة (إعمال لكن المخففة) أثارت جدالا واسعا عند النحويين، مع أن هذا الخلاف لم يكن بدرجة واحدة من القوة عند الطرفين؛ لأن الميزان مع الوجه القائل بعدم إعمالها إذا خففت. والذي يحسن ذكره في هذا الموضوع أن هذا الحرف يثير جدالا آخر عند النحويين بسبب عدم جواز إعماله مخففا، وهذا الخلاف ينبني على أن الحرف (لكن) إذا خُفّف فإنه يدخل ضمن حروف العطف، وهنا ينقسم النحويون إلى فريقين:

الأول يمثل جمهور النحاة، فلا يجوز عندهم إعمال (لكن) إذا كانت مخففة النون، ومن ذلك ما أشار إليه إمام النحاة سيبويه عند كلامه على لزوم اللام في خبر (إن) حيث يقول: واعلم أنهم يقولون: إن زيد لذهاب، وإن عمرو لخير منك، فلما كانت (إن) مخففة كانت بمنزلة (لكن) حين خففتها... (سيبويه، 1988: 139/2). وبذلك يظهر رأي سيبويه رحمه الله بأنه لا يجوز إعمال (لكن) إذا كانت مخففة، فيرتفع بعدها الاسم على أنه مبتدأ. والأمر نفسه نجده عند مكي القيسي في المشكل (القيسي، 1984: 118/1) وغيرهم من النحاة.

والفريق الثاني، هو اختيار من قال بجواز إعمال (لكن) مخففة، وقد نقل هذا المذهب كثير من النحاة عن يونس بن حبيب وغيره، وقد بينا مذهب يونس فيما مضى من خلال عرض الفارسي له.

والذي يظهر والله أعلم هو مذهب الجمهور القائل بعدم إعمال الحرف (لكن) إذا خفف، وذلك لعدة أسباب منها:

أن الحرف (لكن) إذا خفف فإنه يفقد تلك الصفة التي جعلته مشبها بالفعل (إن الحرف (لكن) يشبه الفعل من عدة وجوه: الأول: أنه موضوع على أربعة أحرف وكذلك الفعل قد يأتي على أربعة أحرف، والثاني: أنه مبني على الفتح وكذلك الفعل منه ما هو مبني على الفتح، والثالث: أنه يؤدي معنى الاستدراك، وحق الاستدراك أن يؤدي بالفعل لا بالحرف)، وبالتالي يزول اختصاصه بالاسم، فيدخل على الاسم والفعل.

ومنها: أنه لا توجد شواهد شعرية أو نثرية سمعت عن العرب أعملت فيها (لكن) مخففة.

ومنها أن القراءات التي جاءت فيها (لكن) مخففة كان الاسم بعدها مرفوعا، وهذا يدل على عدم إعمالها، وكفى بالقرآن الكريم حجة.

2: البيت لزهير بن أبي سلمى، وقد ذكرنا شيئا من خبر الشاعر فيما سبق، وهذا البيت ثاني أربعة أبيات قالها الشاعر حين طلق امرأته أم أوفى.

ومعنى بالبيت: من المبالاة والاهتمام. والمظعن: المسير.

3: لم يذكر الفارسي صاحب هذا البيت، وذكره أبو تمام في ديوان الحماسة ضمن ثلاثة أبيات للفارس والشاعر الجاهلي الحُصين بن الحُمَام المري.

الخاتمة: أهم نتائج البحث

- 1- لقد كان للفظة (التعدد) الحضور الواسع عند المعربين والمفسرين لكتاب الله عز وجل.
- 2- يذكر العلماء مصطلح (التعدد الإعرابي) ويقصدون به احتمالية الكلمة لأكثر من وجه إعرابي في التحليل، وحصول الزيادة في عدد الوجوه النحوية التي تحتلها.
- 3- إن من أسباب التعدد المهمة هو احتمال المفردة لأكثر من معنى، وهذا ما يؤدي إلى تعدد احتمالية إعرابها.
- 4- لقد سار المعربون على ذكر ما تسمح به الصناعة النحوية وهناك كثير من المفردات تحتل أكثر من وجه إعرابي، فقد تصلح المفردة لأن تعرب مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو مفعولاً لأجله أو غير ذلك من المنصوبات، وهذا الأمر زاد من احتمالية التعدد في الوجوه الإعرابية.
- 5- إن للخلاف النحوي أثر كبير بين المعربين في الجانب التطبيقي للقواعد النحوية، وهو الإعراب، إذ ألقى اختلاف وجهات النظر بظلاله على الإعراب، فتعددت الوجوه؛ نظراً لتعدد الآراء.
- 6- كما أن الاختلاف في مواضع الوقف والابتداء له أثره واضح في اختلاف التوجيه النحوي لبعض التراكيب اللغوية، مما يؤدي إلى التعدد الإعرابي.
- 7- يبدو أن الوجوه النحوية تزداد كثرة كلما كثر المعربون، فبتقادم الزمن نجد التعدد الإعرابي في ازدياد، فكل معرب، يطلع على ما قال سابقوه، ويزيد عليها اجتهاده، وهكذا تزداد الوجوه النحوية في التركيب الواحد.

- 1- دُرَج الدُّرَر في تفسير القرآن العظيم المنسوب إلى عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق: طلعت صلاح الفرحان، ومحمد أديب شكور، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009م.
- 2- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري، شرح وتحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1988م.
- 3- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت_ لبنان، الطبعة الثانية 2008م.
- 4- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1984م.
- 5- الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، إعداد: د. منيرة بنت سلمان العلولا (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، بإشراف، د. عائشة عبد الرحمن، كلية التربية للبنات، بالرياض، المملكة العربية السعودية 2017).
- 6- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1988م.
- 7- معاني القرآن الكريم لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أمّ القُرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1988م.

- 8- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل أي القرآن للإمام محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، هَجَز للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى 2001م.
- 9- تفسير القرآن العزيز للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي زَمَنْين، تحقيق: أبي عبد الله حُسين بن عُكاشة، ومحمد مصطفى الكنز، الناشر: مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2002م.
- 10- الإغفال لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدار المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 2003م.
- 11- البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعّيد، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2010م.
- 12- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للقاضي أبي محمد عبدالحقّ بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2001م.
- 13- التبيين في علوم القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى 2009م.
- 14- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية _ القاهرة، الطبعة الأولى 1952م.
- 15- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، الطبعة الثالثة 1994م.
- 16- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى 2007م.
- 17- المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر، الطبعة الأولى 2004م.
- 18- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1988م.
- 19- ديوان الحماسة، تأليف أبي تمام حبيب ابن أوس الطائيّ، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998م.